الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١ مارس ٢٠٠٥

البرلمان اللبناني يحتضن محاولة حوار متوترة والمعارضون «يغازلون» الجيش و«حزب الله»

كرامي يعلن استقالة «مدوية» لحكومته ويترك بري والوزراء في ذهول والمعارضة تحتفل بالنصر

بيروت: ثائر عباس

فاجأ رئيس مجلس الوزراء اللبناني عمر كرامي السلطة والمعارضة معاً، بإعلان استقالة حكومته في الجلسة المسائية الأولى المخصصة لمناقشة الحكومة في قضية اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. وقد جاءت استقالة كرامي مدوية، حيث بدا رئيس المجلس، نبيه بري، والوزراء والنواب الحاضرين، في حالة ذهول للحظات، قبل أن يبادر نواب المعارضة بالتصفيق والهتاف ورفع أيديهم بإشارات النصر، فيما أعرب بري عن غضبه من كرامي الذي لم يفاتحه بالأمر، مبدياً تخوفه من «الفراغ الدستوري». وقد عزا كرامي استقالته إلى ما تعرض له من انتقادات، ولأنه لم يكن يوماً «متمسكاً بمنصب» ولأنه اكتشف أن الفراغ الدستوري الذي يخشاه ليس مصدر خوف عند أحد، لأن الحوار الذي يطلبه لم يعد مطلباً عند أحد، متوقفاً بصورة خاصة عند مطالبة النائبة بهية الحريري بسقوط الحكومة.

وجاء في بيان استقالة رئيس الحكومة: «أمام ما سمعته في جلسة هذا الصباح وجدت نفسي في حالة ذهول وتساؤل عن الاتجاه الذي تؤخذ البلاد اليه. وقد اكتشفت كم كنت أتعامل بحسن نية مع ما أسمعه من مواقف واتهامات وصولاً إلى حد التجني، وبقيت أعتقد أن جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري أكبر من أن يفكر أحد باستغلالها لمآرب صغيرة، حتى عندما يحصل ذلك كنت أفكر أن الأمل يبقى رغم ذلك لأن الجميع يريد أن يعرف الحقيقة. وفي ذروة التصعيد الإعلامي والسياسي ضد الحكومة وضدي شخصياً بقيت أقول إن السعي الجاد والدؤوب لإجراء تحقيق بصدقية وكشف الجناة المجرمين سيعيد الأمور إلى نصابها وينصف الحكومة. وفي أسوأ الأحوال سيرضي أهل القضية وأسرة الشهيد، وكلنا أهل القضية وأسرة الشهيد. وما من شك في أن القضية كبيرة والجريمة خطيرة، لكن ثمة أحد خيارين، إما إعطاء الأولوية لاستثمار هذا الحدث الكبير في حسابات صغيرة وفئوية، أو إبقاء الأولوية لتحقيق صادق وجدي يكشف القتلة والجناة. ولذلك بقيت جهودنا منصبة على هذا التحقيق. وأدرنا ظهرنا عن حسن ظن بنوايا الآخرين في أسوأ ظروف الاستغلال».

وأضاف كرامي: «الفقيد الكبير رمز لطائفة شكلت ولا تزال ركناً في هوية لبنان العربية، ولاغتياله جرح عميق في وجدان هذه الطائفة كما سائر اللبنانيين. وأنا مؤتمن على الموقع الأول لهذا الركن القومي الذي تمثله هذه الطائفة في تركيبة الدولة. ولانني لم أكن يوماً متمسكاً بمنصب، ونحن عائلة تاريخها تقديم التضحيات والشهداء من أجل لبنان، ولانني استطعت أن أتحمل كل الظلم والأذى، ولكنني لا أستطيع أن أبقى على ما أعتقد أن الاولوية هي كشف الجناة والقتلة، وأبدو كمن يزايد على أسرة الشهيد، وقد سمعت شقيقته تدعو لرحيل الحكومة فوراً كأولوية، ولانني اكتشفت من سياق مناقشات جلسة الصباح، أن الفراغ الذي نخشاه ليس مصدر خوف عند أحد، ولانني اكتشفت أن الحوار الذي نطلبه لم يعد مطلباً عند أحد، ولأنني أدرك ان امتناعي عن إلقاء اللوم والمسؤولية بالتقصير على قيادة المؤسسة العسكرية ومخابراتها، لم يكن بداعي القناعة، بل حرصاً على وحدة هذه المؤسسة، وحتى عندما حذرنا من انقسامها، اتهمنا بالسعي لهذا التقسيم، ولانني أسأل نفسي كيف أدعي الحرص على الوضع الاقتصادي والمالي والخشية عليه أكثر من الهيئات الاقتصادية نفسها التي اشتركت بصورة أو بأخرى في الدعوة إلى رحيل الحكومة، فإنني أشكر السادة النواب الذين يشكلون أكثرية هذا المجلس الكريم، والذين أكدوا لي إصرارهم على التصويت بالثقة لهذه الحكومة، وثقتي أن لا مشكلة ثقة تواجهها الحكومة، فإنني حرصاً على ألا تكون الحكومة عقبة أمام ما يراه الآخرون خير البلاد، أعلن استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها. حفظ الله لبنان وشكرا».

وكان مجلس النواب اللبناني بدا قرابة الحادية عشرة من قبل ظهر أمس، جلسة مناقشة الحكومة في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، في ما يؤمل منه أن يكون انطلاقة لحوار داخلي بين الموالاة والمعارضة تحت سقف البرلمان، الذي يقول الموالون إنه المكان الطبيعي للحوار، ويقول المعارضون إنه «المؤسسة الوحيدة الباقية بين مؤسسات الدولة»، علماً بأن التوقعات كانت تشير إلى استمرار الجلسة حتى الخميس المقبل بسبب العدد الكبير للنواب الذين طلبوا الكلام.

وقد جهد الرئيس بري في ضبط ايقاع الجلسة التي بدأت متوترة وكادت أن تنفجر في أكثر من مرة لولا تلاقي إرادة بري بضبط الجلسة ورغبة المعارضة في استمرارها بعدما لوح رئيس البرلمان بتعليقها. وقد خف ايقاع الجلسة لمصلحة «ضبط النفس» من الطرفين، الموالاة والمعارضة، بعدما تقاطعت أهدافهما،

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

كل من موقعه.

وفي داخل مجلس النواب، كما خارجه، كان غزل المعارضة واضحاً للجيش اللبناني و«حزب الله»، إذ أكد المعارضون على وحدة الجيش واحتضانه للمتظاهرين، كما أكدوا على حماية المقاومة. وناشد نواب كتلة الحريري الحزب عدم التصويت للحكومة، مذكرين بمواقفه منها وحرصه على حمايتها.

وقد فرضت أجواء التشنج نفسها على انطلاقة الجلسة، فالنواب احتاجوا إلى وقت طويل للوصول إلى مبنى البرلمان بسبب الإجراءات الأمنية التي حولت المنطقة المحيطة بالمبنى إلى منطقة عسكرية منع الجميع من الدخول اليها باستثناء النواب والموظفين في الشركات الموجودة في المنطقة (بعد إبراز بطاقات عملهم عند الحواجز).

وحاول نواب المعارضة فرض ايقاعهم على الجلسة منذ بدايتها، فبعد الوقوف دقيقة صمت عن روح الحريري، وأخرى عن روح النائب السابق بهيج القدور، انطلقوا يرددون النشيد الوطني اللبناني، كما فعلوا بعد دقيقة صمت أخرى وقفها النواب في الساعة 12,55، أي في موعد الانفجار الذي أودى بالرئيس الحريري في 14 فبراير (شباط) الماضي، ثم بدأوا بمحاولة التشويش على كلمة رئيس الحكومة عمر كرامي، فحاول النائب وليد عيدو مقاطعته عند كلامه عن «الاستقواء بالخارج»، فأسكته بري. ثم كادت الأمور أن تتجه إلى الأسوأ عندما انتهت كلمة كرامي، إذ وصفها النائب باسم السبع (القريب من الحريري وعضو كتلة النائب وليد جنبلاط) بانها «وثيقة سوداء»، قائلاً لكرامي: «أهذا بيان رئيس حكومة؟ اسكت». فرد عليه كرامي منفعلاً بشدة وبكلام من العيار ذاته. ودخل النائب عيدو على خط النقاش العنيف، لكن النائبة بهية الحريري، شقيقة الرئيس الحريري، طالبته بالسكوت، فتوقف عن «المشاغبة» خصوصاً بعدما قال بري ان أسهل الحلول لديه تعليق الجلسة، ما استدعى مطالبة بعض نواب المعارضة لزملائهم المنفعلين بالهدوء. وقد أكد بري: «الجميع سيتكلم. ويجب أن نبقي على أعصابنا مضبوطة، فعيون العالم تراقبنا عبر الفضائيات والشاشات»، متسائلاً: «من قال إننا لا نستطيع أن نخرج من الجلسة بتوافق؟».

الجلسة

بعد الصمت حداداً على الحريري، انطلقت الجلسة بكلمة لرئيس مجلس النواب أعلن فيها اتخاذ المجلس صفة الادعاء الشخصي على «الذين حرضوا وخططوا ونفذوا جريمة الاغتيال». وقال: «المجلس النيابي اللبناني يسأل من قتل رفيق الحريري؟ يسأل المجلس بكل مسؤولية ويريد من الحكومة أن تبني جوابها استناداً إلى التحقيقات القضائية بكل صدق وشفافية، واستناداً إلى الأدلة والبراهين الواجبة في هذه القضية». وأضاف: «المجلس يعرف ان المتضرر هو سلام لبنان والمستهدف هو استقراره وازدهاره وتقدمه. المجلس يعرف ان المستهدف بالاغتيال والتشكيك بأول هدية سعى الراحل الكبير مع من سعوا لتقديمها للبنان، أي اتفاق الطائف وبامكانية استكمال تنفيذه وترسيخه كرمز للوفاق الوطني، هو هز الثقة بلبنان».

وتابع: «زملائي النواب وأنا، لا نريد أن نتعرض سلامة التحقيق للخطر بسبب التسرع، ولا نريد أن نتعرض لسرية هذا التحقيق، ولكننا أيضاً لا نريد أعذاراً أو تلكؤا أو إهمالاً، وكذلك محاولات تحويل انتباه الرأي العام إلى هنا أو هناك لالهائه بحكايات أو تكهنات».

وأمل بري في أن تسهم الجلسة في «فتح الباب لحوار وطني حول العناوين التي لم تتحقق في اتفاق الطائف من إعادة الانتشار إلى الشق الدستوري والإصلاحي وحفظ المقاومة كضرورة لبنانية، وصياغة أفضل العلاقات مع سورية وكل الدول العربية بما يضمن المصالح المشتركة لبلداننا وشعوبنا».

دفاع الحكومة

ثم أدلى الرئيس عمر كرامي ببيان عرض فيه ما قامت به الحكومة في أعقاب الاغتيال، مشيراً إلى تجاوبها مع الدعوة لعقد الجلسة واستنكارها الشديد للجريمة واجتماع مجلس الدفاع الأعلى لتدارك الانعكاسات الأمنية المحتملة، وإعلانها الحداد الرسمي ومبادرة السلطات القضائية فوراً إلى مباشرة التحقيق. لكنه قال ان «الغرضيات السياسية عطلت إمكانية القيام بواجب الاحتضان الرسمي» لمأتم الرئيس الحريري.

وأكد كرامي أن الحكومة «مصرة على متابعة التحقيق والإسراع به، وصولاً إلى كشف الجناة وجلبهم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أمام العدالة»، رافضاً «اطلاق التهم السياسية وتحويلها إلى مسؤولية جزائية وتوزيع المسؤوليات العشوائية على أساسها والانتقال من السجالات السياسية التي سبقت الجريمة إلى تحميل أطرافها المسؤولية عن ارتكاب الجريمة»، مشيراً إلى أن «يد الإجرام قد ضربت في عهد الحكومة السابقة الوزيرين ايلي حبيقة ومروان حمادة ومرافقيهما، ولم تكن بحاجة إلى أي ذريعة أو أي أجواء ناجمة عن أي سجال سياسي».

ودعا كرامي أيضاً «بعيداً عن أي تدخل خارجي، إلى حوار يتم فيه التفاهم على كيفية تنفيذ اتفاق الطائف، الذي تعتمده حكومتنا كسقف لتحركها، وعلى كيفية تفكيك ما ركب من انتهاكات له خلال اثنتي عشرة سنة».

وختم كرامي بالقول: «ان ما حصل في الأيام القليلة الماضية بدءاً بجريمة الاغتيال وردات الفعل والسجالات السياسية الحادة والتشكيك بشرعية الحكومة، يدعونا إلى تصحيح الأمر بطلبنا لثقتكم من جديد».

الكلمة الأولى في الجلسة كانت للنائبة بهية الحريري التي بدأت كلمتها بهدوء، ثم ما لبثت ان احتدت، قبل أن تجهش بالبكاء في منتصف كلمتها، ليشجعها النواب بالتصفيق الحاد. وقالت النائبة بهية الحريري: «لم نأت إلى هنا لنسقط حكومة ونأخذ مكانها، بل أتينا إلى هنا لحماية كل الوطن. إن المجلس النيابي الذي نريده يا دولة الرئيس أن يمثل كل لبنان، وأن يكون كل نائب فيه يمثل الأمة جمعاء. لقد جئنا إلى هنا متسلحين بإيمان الشهيد رفيق الحريري بلبنان وشعب لبنان، وبإرادة الشهيد الصلبة وجرأته على التصدي بصدره لكرات النار والقتل والدمار لإبعاد شرورها عن الوطن الحبيب لبنان». وسألت: «ألا يستحق رئيس حكومة لبنان إبان عدوان أبريل (نيسان) 1996 الذي حمل قضية وطنه إلى كل مكان وحرك العالم بأسره خلال أيام لينتصروا لحق لبنان في مقاومة الاحتلال والعدوان... وكانت لجنة تفاهم أبريل لجنة دولية ضامنة لحقنا في سيادتنا وحق مقاومة الاحتلال، ولم تكن آنذاك انتقاصاً للسيادة، ألا يستحق من صان حق لبنان ودافع عن شعبه ومقاومته وأمنه وكرامته، ألا يستحق أن تحرك حكومة لبنان الآن العالم بأسره ليشارك معها بقوته وتقنياته لمعرفة من قتل الشهيد رفيق الحريري مستهدفاً بقتله كل اللبنانيين، ويهددهم بأمنهم واستقرارهم ومستقبلهم؟». وأضافت: «ان اللبنانيين، كل اللبنانيين، يريدون معرفة عدوهم، عدو لبنان الذي استهدفهم باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ومن الذي قرر، ومن الذي خطط ومن نفذ، ومن قصر، ومن تجاهل، ومن هم الذين يحولون دون معرفة الحقيقة. ان اللبنانيين، كل اللبنانيين، يريدون معرفة الحقيقة... كل الحقيقة».

ودعت «باسم الشهيد رفيق الحريري، اللبنانيين إلى التمسك بوحدتهم وعدم التهاون بحقوقهم، وكشف مرتكبي الجريمة وإنزال العقاب بهم». كما ناشدت «الأشقاء العرب الذين أحبهم رفيق الحريري وأحبوه واستثمروا في أحلامه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وعاشوا معنا فرحة قيامتنا وساهموا بها... ألا يفقدوا الثقة بلبنان رفيق الحريري، وألا يبتعدوا عن لبنان، وألا يؤجلوا مؤتمراً أو اجتماعاً أو استثماراً، لأن لبنان رفيق الحريري باق ومستمر بعزيمة أبنائه الأبرار» واختتمت كلمتها بالقول: «فلتسقط الحكومة. وعاش الشعب اللبناني وعاش لبنان».

النائب جان عبيد، دعا إلى «عدم التسرع في الاتهام وعدم التهاون في الوصول إلى الحقيقة». واستغرب النائب مخايل ضاهر، أن يصار إلى «قمع التظاهر والتجمع استنكاراً للجريمة». ورد على كلام رئيس الحكومة مؤكداً أنه لا يخاف على الجيش من الانقسام. ورأى النائب روبير غانم، أن «لا بديل عن دور مجلس النواب في احتضان الحوار اللبناني».

وأشاد النائب مروان حمادة بدور مجلس النواب «المؤسسة الوحيدة الباقية بين السلطات». وطلب من الرئيس بري عدم شطب بعض كلماته «لأنني كتبتها بالدم» في إشارة إلى محاولة اغتياله. وقال: «أنظر إلى صفوف الحكومة ولا أرى أحداً، بل أرى فراغاً. إنهم (الوزراء) العدم، الموتى ووكلاء تفليسة احتيالية إجرامية قادنا إليها هذا الحكم» غامزاً من قناة المخابرات السورية واللبنانية، ومعتبراً أن الوزراء «أقنعة حكومية للسلطة الأمنية».

ووصف كلمة رئيس الحكومة بأنها «محاولة استيعاب». وقال «لقد تم الاعتداء على الطائف والعلاقات مع سورية قبل أن نتحول نحن حلفاء سورية الحقيقيين، إلى مطالبين بتصحيح هذه العلاقة». وانتقد رئيس الجمهورية اميل لحود «الذي ترأس كل جلسات مجلس الوزراء ومدد له بالتهديد والقوة» معتبراً أن الرئيس الحريري كان خلال ترؤسه الحكومة في السنوات الأربع الماضية «مكبلاً ومعرضاً للإهانة وصلاحياته محاصرة ومشاريعه محبطة». ورأى أن الحريري «استشهد قبل أن يقتل عندما أجبر على أن يتحمل جهل الرئاسة وحقدها».

وانتقد النائب نعمة الله أبي نصر، عدم تحقيق الوعود «التي أطلقها علينا الرئيس لحود بسخاء بعد تمديد ولايته» معتبراً أن اغتيال الحريري «هدفه اغتيال السلم الأهلي، ومنع استعادة الحرية والسيادة والقرار الوطني». ووصف النائب نسيب لحود الجلسة بأنها «مفصلية» داعياً المجلس النيابي إلى «الانتفاض لكرامة الشعب والعدالة والحقيقة». وطالب باستقالة الحكومة وإقالة قادة الأجهزة الأمنية.

وتساءل النائب فريد مكاري (تيار الحريري) «عما إذا كانت الحكومة تجرؤ على إقالة الأجهزة الأمنية». وأيد حواراً بين اللبنانيين على قاعدة «معرفة قاتل الحريري».

وناشد النائب جبران طوق الجميع بـ«الابتعاد عن التشنج». وطالب بإعادة الانتشار السوري حرفياً كما ورد في الطائف.

واعتبر النائب غازي العريضي، بيان الحكومة «فضيحة تنضم إلى بقية الفضائح» منتقداً تدخلات المخابرات في الحياة العامة، ومشيراً إلى «أن استهداف المعارضة بدأ منذ إعلان معارضتها لتمديد ولاية الرئيس لحود». وأكد «ضرورة بقاء المقاومة كخيار حتى انتهاء الصراع» مشدداً على «ضرورة حمايتها ورعايتها واحتضانها».

وهاجم النائب غطاس خوري (كتلة الحريري)، الحكومة ووزراءها مسجلاً اتهاماتهم وانتقاداتهم للحريري قبيل اغتياله.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وعاشوا معنا فرحة قيامتنا وساهموا بها... ألا يفقدوا الثقة بلبنان رفيق الحريري، وألا يبتعدوا عن لبنان، وألا يؤجلوا مؤتمراً أو اجتماعاً أو استثماراً، لأن لبنان رفيق الحريري باق ومستمر بعزيمة أبنائه الأبرار» واختتمت كلمتها بالقول: «فلتسقط الحكومة. وعاش الشعب اللبناني وعاش لبنان».

النائب جان عبيد، دعا إلى «عدم التسرع في الاتهام وعدم التهاون في الوصول إلى الحقيقة». واستغرب النائب مخايل ضاهر، أن يصار إلى «قمع التظاهر والتجمع استنكاراً للجريمة». ورد على كلام رئيس الحكومة مؤكداً أنه لا يخاف على الجيش من الانقسام. ورأى النائب روبير غانم، أن «لا بديل عن دور مجلس النواب في احتضان الحوار اللبناني».

وأشاد النائب مروان حمادة بدور مجلس النواب «المؤسسة الوحيدة الباقية بين السلطات». وطلب من الرئيس بري عدم شطب بعض كلماته «لأنني كتبتها بالدم» في إشارة إلى محاولة اغتياله. وقال: «انظر إلى صفوف الحكومة ولا أرى أحداً، بل أرى فراغاً. إنهم (الوزراء) العدم، الموتى ووكلاء تفليسة احتيالية إجرامية قادنا إليها هذا الحكم» غامزاً من قناة المخابرات السورية واللبنانية، ومعتبراً أن الوزراء «أقنعة حكومية للسلطة الأمنية».

ووصف كلمة رئيس الحكومة بأنها «محاولة استيعاب». وقال «لقد تم الاعتداء على الطائف والعلاقات مع سورية قبل أن نتحول نحن حلفاء سورية الحقيقيين، إلى مطالبين بتصحيح هذه العلاقة». وانتقد رئيس الجمهورية اميل لحود «الذي ترأس كل جلسات مجلس الوزراء ومدد له بالتهديد والقوة» معتبراً أن الرئيس الحريري كان خلال ترؤسه الحكومة في السنوات الأربع الماضية «مكبلاً ومعرضاً للإهانة وصلاحياته محاصرة ومشاريعه محبطة». ورأى أن الحريري «استشهد قبل أن يقتل عندما أجبر على أن يتحمل جهل الرئاسة وحقدها».

وانتقد النائب نعمة الله أبي نصر، عدم تحقيق الوعود «التي أطلقها علينا الرئيس لحود بسخاء بعد تمديد ولايته» معتبراً أن اغتيال الحريري «هدفه اغتيال السلم الأهلي، ومنع استعادة الحرية والسيادة والقرار الوطني». ووصف النائب نسيب لحود الجلسة بأنها «مفصلية» داعياً المجلس النيابي إلى «الانتفاض لكرامة الشعب والعدالة والحقيقة». وطالب باستقالة الحكومة وإقالة قادة الأجهزة الأمنية.

وتساءل النائب فريد مكاري (تيار الحريري) «عما إذا كانت الحكومة تجرؤ على إقالة الأجهزة الأمنية». وأيد حواراً بين اللبنانيين على قاعدة «معرفة قاتل الحريري».

وناشد النائب جبران طوق الجميع بـ«الابتعاد عن التشنج». وطالب بإعادة الانتشار السوري حرفياً كما ورد في الطائف.

واعتبر النائب غازي العريضي، بيان الحكومة «فضيحة تنضم إلى بقية الفضائح»، منتقداً تدخلات المخابرات في الحياة العامة، ومشيراً إلى «أن استهداف المعارضة بدأ منذ إعلان معارضتها لتمديد ولاية الرئيس لحود». وأكد «ضرورة بقاء المقاومة كخيار حتى انتهاء الصراع» مشدداً على «ضرورة حمايتها ورعايتها واحتضانها».

وهاجم النائب غطاس خوري (كتلة الحريري)، الحكومة ووزراءها مسجلاً اتهاماتهم وانتقاداتهم للحريري قبيل اغتياله.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الجهة الثالثة التي اشار اليها الرئيس عباس، هي دولة اخرى، بيد ان علينا الانتظار للتحقق من ذلك.

● وهل هناك تصورات حول هوية الجهة التي تورطت في الضربة؟

- نعم هناك أفكار وتوقعات بهذا الخصوص.

● بالنسبة لسورية، قال رئيس الوزراء توني بلير قبل ايام ان حديثك عن «مستوى عال للشكوك» بشأن تورط دمشق باغتيال الرئيس رفيق حريري قد استند الى معطيات محددة تلقيتها؟

- من دون الخوض في التفاصيل كلها، اتصور انها حقيقة لا تخفي نفسها ان هناك شكوكا كبيرة بأن مؤامرة الاغتيال قد حيكت من داخل سورية، وهذا ما كنت اشير اليه. ستنجلي الحقيقة في المستقبل بخصوص ما إذا كانت هذه الشكوك ستُثبت كحقيقة واقعة وان هذا ما حصل فعلاً.

● لبنان على شفير الانفجار في اعقاب الاغتيال، فهل ينبغي بالسوريين ان يغادروا على الفور كما طلب منهم الاميركيون ام انك توافق على بقائهم هناك بغرض تهدئة الوضع كما يقولون؟

- اعتقد انه في نهاية المطاف يجب ان يقرر ذلك البلد (المضيف) ونفسه ولحكومته ان تحدد اذا كان بوسعها ان تبقى مستقلة ذات سيادة فيما تتمركز قوات اجنبية على ارضها. لدينا قوات اجنبية اميركية على الاراضي البريطانية، إلا اننا مرتاحون تماماً لذلك وهي تؤدي دوراً حميداً للغاية. لكن للقوات السورية في لبنان دورا مختلفا من دور القوات الاميركية المتمركزة في قواعد عدة في انحاء المملكة المتحدة، وهو (الوجود السوري) كان مثيراً لكثير من الجدل، وكما تعلم هناك في لبنان ما يعارض ذلك الوجود بشدة. علي ان اقول ان كثيراً من اللبنانيين يقولون ان وجود آلاف من القوات (السورية) يجعل عليهم من الصعب ان يمارسوا استقلاليتهم ويتمتعوا بسيادتهم، إذن وجود القوات الاجنبية بحد ذاته لا يقلل من سيادة واستقلالية بلد ما بل كيفية إستخدام هذه القوات والدور الذي يُسند اليها وما يفعلونه على الارض. واعتقد اننا سنرى ضغوطاً متزايدة على السوريين، بدأت بقرار مجلس الامن 1559، وذلك بغرض البدء في تخفيض وجودهم.

● لكن يبدو ان دمشق بدأت تدرك ما هو مطلوب منها واخذت تستجيب بدليل تسليمها سبعاوي ابراهيم الحسن شقيق صدام حسين وعدد من رفاقه الى السلطات العراقية؟

- نعم، وانا ارحب بذلك، وآمل ان تمثل هذه الخطوة بداية تغيير استراتيجي من جانب سورية، لان التعاون الذي قدمته في الماضي، لم يكن قاطعاً تماماً بالنسبة للعراق. وآمل ان يكون تسليمهم لهؤلاء (المسؤولين العراقيين السابقين) دليلاً على توجه جديد من قبل سورية.

● هناك من يقول انك ازددت تشدداً في التعاطي مع سورية وايران بعد وصول كوندوليزا رايس الى منصبها الحالي، فما رأيك بهذا التقييم؟

- لم يكن وصول رايس بل اغتيال الرئيس الحريري هو سبب تغير الظروف، وبطبيعة الحال كان لدينا شعورنا بالقلق، لكني كنت على الدوام اتبع موقفاً منسجماً خالياً من التناقض.

● في نهاية الامر التعاطي مع البلدين بدبلوماسية بدلاً من التصعيد هو لب سياسة «التواصل الناقد البناء» التي صممتها انت للتعامل مع دول من هذا النوع بشكل اكثر نجاحا من التصعيد والاتهام. هل مازلت عازماً على اتخاذ هذه السياسة دليلاً لاسلوب تعاطيك مع دمشق وطهران؟

- هناك فرق بين الحالتين، ولإيران وضع مختلف، وتربطنا بسورية علاقات دبلوماسية والحوار هو دائماً اسلوب افضل لحل المسائل، اما ما بيننا وبين ايران، فهو بالطبع حوار على مستوى رفيع من التنظيم من جانب الدول الاوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا والمانيا) فيما يتصل بمخاوفنا حول تطويرها قدرات نووية. إذن نحن منشغلون بصورة اكبر من الناحية العملية مع ايران مما نحن مع سورية.

● معظم أسلافك وزراء الخارجية البريطانيين وجدوا صعوبات بالتعامل مع اسرائيل، وكانت لك خلافاتك العلنية مع كل من آرييل شارون وبنيامين نتنياهو (حين كان وزيراً للخارجية الاسرائيلي). من الواضح ان التعاطي مع اسرائيل صعب جداً على البريطانيين، فما الذي يجعلك مطمئناً الى انها ستبارك جهود السلام الحالية بدءاً بمؤتمر الغد؟

- كان هناك قبل ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف السنة بعض الصعوبات اساسياً حول استعمالي لعبارة (دولة) فلسطين، لكن من الممتع ان يلاحظ المرء كيف تطورت الامور خلال هذه المدة (5 - 3 سنوات) فقد بات (إنشاء) دولة فلسطينية سياسة محددة لكل من الولايات المتحدة والامم المتحدة، وعلاقاتي مع الحكومة الاسرائيلية كانت جيدة.

● في الحقيقة احترام العرب والمسلمين لك قد ازداد بوضوح بسبب خلافاتك تلك مع الاسرائيليين وما فعلته عند وفاة الرئيس ياسر عرفات؟

- دعني اقول انني سعيت على الدوام الى التصرف بشكل متوازن مع اسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن قضية اسرائيل / فلسطين، وسياستنا العامة هدفت الى توفير الامن لدولة اسرائيل ضمن حدودها الواضحة وايضاً التشجيع على تأسيس لدولة فلسطين المستقرة القابلة للحياة، وهذا ما فعلته حتى الآن، بعض الناس في هذا الجانب يقولون انهم يتفقون معي او يخالفونني وكذلك الامر بالنسبة لهؤلاء في الجانب الآخر.

● لكن احترام العرب والمسلمين هذا يجعلني مطمئناً الى ان السفير السابق جيمس موراي (ممثل بريطانيا في كازاخستان الذي اتهم ستررو بالتواطؤ مع واشنطن ومع انظمة تمارس التعذيب ضد سجنائها السياسيين) لن ينتزع منك مقعدك البرلماني في دائرة بلاكبرن حيث أن غالبية الناخبين مسلمون؟

- أعتقد ان اعضاء دائرتي الانتخابية (ضاحكاً) - لو انهم هنا لكانوا البادئين بقول هذا - يعرفون انني لا اجلس هنا (مشيراً الى طاولته العريضة في صدر المكتب الواسع) وافكر ما هو الاثر الذي سيحدثه (هذا القرار او ذاك الاجراء) في دائرتي الانتخابية، فانا اقوم بمهمة تمثيل البلاد ككل، والذي آمل به هو ان اعضاء دائرتي الانتخابية بغض النظر عن مذاهبهم الدينية سيتأملون ما قمت به على الصعيد الوطني وايضاً ما اعمله محلياً في بلاكبرن بما يخص كل قضايا الخبز.

● بدأت بالعراق وسأنهي اللقاء به، الا تشعر بالقلق لان ضربة الحلة تدل ان التمرد او ما تسميه الارهاب لن ينتهي سريعاً وكثيرون يتوقعون تصاعد وتيرة العنف؟

- دعني أقول ان (الارهاب) سيهزم وسيهزم بصورة اساسية من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

سترو يتحدث امس
لـ«الشرق الأوسط» في مكتبه
بوزارة الخارجية في لندن

قبل العراقيين انفسهم، لكن بمساعدة قوات التحالف العاملة هناك حالياً بموجب موافقة الشعب العراقي. هؤلاء أفراد قساة لا يتمتعون بالانسانية، وهم ايضاً تدميريون بمعنى ان لهم رغبة في نسف كل شيء وليس لديهم ما يقدمونه للعراقيين، وفي النهاية سيتم القضاء عليهم كما يؤكد تاريخ ارهابيين كهؤلاء، مع ان ذلك قد يستغرق بعض الوقت.

● وهل انت واثق من ان الحكومة التي يتوقع ان يكون العنصر الشيعي طاغياً عليها، ستنجح في التعامل مع المنطقة ومع العالم بدون صعوبات؟

- لا أجد مشكلة في التعامل مع الاحزاب السياسية التي توضح احترامها للدين، بل انا اكن لهذا الموقف كل الاحترام، وليس لدينا في هذه البلاد فصل تام بين الدولة والكنيسة الانغليكانية، بل هما مرتبطان بحكم القانون وتتلى الصلوات (مع بداية يوم العمل) في البرلمان، والامر نفسه ينطبق على دول كثيرة، خذ مثلاً تركيا، حيث الحزب الحاكم العلماني يتخذ من الاسلام ايديولوجية له وقد انتخبه الناس ويحظى بدعم واسع، ومن وجهة نظرنا، كان التعامل مع الحكومة التركية (الحالية) من اسهل ما يمكن وقد حققت تقدماً هائلاً على صعيد حقوق الانسان وبشان دخولها الاتحاد الاوروبي، لذا لن نواجه صعوبات على الاطلاق في التعامل مع حكومة لها طابع ديني.

● البعض يشكون أن بوسع الحكومة المقبلة ان تبقي العراق دولة واحدة، خصوصاً ان الاكراد يطالبون بالاستقلال؟

- ينبغي ان تبقى دولة واحدة، والامم المتحدة قد اوضحت ذلك تماماً. حدود العراق مرسومة بدقة، والقادة الاكراد الرفيعو المستوى يدركون ذلك ويدركون ايضاً - حتى اذا كانوا لا يعلمون - انه ليست هناك وسيلة في العالم تجعل تركيا وايران توافقان على تغيير حدودهما الدولية، ودعني اقول ايضاً ان الجيران الاربعة الآخرين للعراق لن يوافقوا ايضاً على تغيير لحدودهم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية